مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد العاشر
September 2024 سبتمبر

مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي الليبي (دراسة استكشافية)

سالم محمد عماره
أستاذ مشارك، أكاديمية الدراسات العليا، فرع الساحل الغربي
Salemamara17@gmail.com

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي الليبي، وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من الموظفين العاملين بفروع المصرف الاسلامي في المنطقة الغربية من ليبيا، حيث تم الاعتماد على استبانه تضمنت خمس محاور تمثل مقومات نظام محاسبة المسؤولية، وقد استخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية، واستخدمت مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي) في تحليل البيانات. وقد بينت نتائج الدراسة أنه إلى حد ما تتوفر لدى المصرف الاسلامي مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

الكلمات الدالة: مقومات نظام محاسبة المسؤولية، محاسبة المسؤولية، المصرف الإسلامي الليبي.

Extent of Availability Elements of Applying Responsibility Accounting System In the Libyan Islamic Bank (Exploratory Study)

Abstract

The study aimed to identify the extent to which the elements of applying responsibility accounting system in the Libyan Islamic Bank are available, and that through polling the opinions of a sample of employees working in Islamic bank branches in the western region of Libya, where a questionnaire included five parts representing the elements of the responsibility accounting system was adopted. The Social Sciences Statistical Package (SPSS) was used to perform statistical tests, and central tendency measures (mean, standard deviation, and relative weight) were used to analyse data. The results of the study showed that, to some extent, the Libyan islamic bank has an elements to implement the responsibility accounting system.

Key words: Elements of responsibility accounting system, Responsibility accounting, The Libyan Islamic Bank.

المقدمة

إن محاسبة المسؤولية وعلى الرغم من أنها ليست مفهوما حديثا، إلا أنها تعد أداة عصرية مهمة في ظل التوجه نحو اللامركزية، وقد تزامن ظهورها مع اتساع وكبر حجم المنشآت المختلفة وذلك لمساعدة إدارة هذه المنشآت في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة خاصة بعد ما تم تفويض جزء من المسؤوليات والسلطات للمستويات الإدارية الأدنى (ظاهر، 2002، ص 271). ولقد ظهرت محاسبة المسئولية؛ بهدف توفير المعلومات المحاسبية، وتقديم تقارير الأداء التشغيلي عن عمل المسؤولين في الأقسام والإدارات الرقابية، وتقييم أدائهم في إطار المسئولية المنوطة بهم النابعة من الصلاحيات الممنوحة لهم من الإدارة العليا. إن محاسبة المسؤولية يمكن تطبيقها في جميع التنظيمات الاقتصادية سواء كانت مشروعات صناعية أو تجارية أو خدمية مثل المصارف وشركات التأمين والفنادق وغيرها، وبغض النظر عن حجم هذه المشروعات وأسلوب إدارتها (كحالة، حنان، 2002، ص 412). ونظرا لأن المصارف التجارية تعتبر عصب الحياة لأي مجتمع وذلك لما تقدمه من إسهامات تنموية واقتصادية واجتماعية، فقد أصبح من الضروري استخدام أساليب المحاسبة الإدارية التي تضمن نجاح العمل المصرفي بكل كفاءة وفاعلية، ومن هذه الأساليب محاسبة المسؤولية (الفوزان،2024، ص 5). وفي ظل التطورات العالمية الكبيرة والمتسارعة تطور فكر المصارف الإسلامية وأصبحت هذه المصارف تحتل مكانة مهمة في القطاع المالي والمصرفي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي بشكل خاص، ولضمان تقديم معلومات تساعد إدارة المصارف الإسلامية في عمليات التخطيط والرقابة على الموارد الاقتصادية ومساعدتها في عملية التقييم المالي وكفاءة الأداء مما يمكنها من تقديم تقارير وبيانات تساعد في عملية اتخاذ قرارات ملائمة تسهم في استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، أصبح لزاماً عليها تطبيق محاسبة المسؤولية (صالح، 2019، ص 112). بناءً على ما تقدم ولأهمية الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية العاملة في ليبيا، جاءت هذه الدراسة لبحث مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في هذه المصارف.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة سواء في البيئة المحلية أو الخارجية التي تناولت نظام محاسبة المسؤولية، وسنعرض هنا بعض الدراسات التي تطرقت بالدرجة الأولى لمقومات نظام محاسبة المسؤولية في البيئة المحلية دون غيرها:

1. دراسة أبوعجيلة (2022) بعنوان: مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين الليبية "شركات التأمين التكافلي " والتركيز على أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية ودورها في تحقيق المنفعة لجميع الأطراف، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد وتوزيع (68) قائمة استبيان وتم استرجاع (47) منها، وذلك على عينة من مدراء إدارات ورؤساء أقسام والموظفين ببعض شركات التأمين التكافلي بمدينة طرابلس، وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها أنه يتوفر لدى الشركات قيد البحث هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وأن هناك إدراكا من قبل العاملين في شركات التأمين التكافلي لأهمية وجود الهيكل التنظيمي الجيد، وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود مدير مختص لكل مركز مسؤولية وأنه لا يتم استخدام أساليب رقابية لتقارير الأداء بالشركات محل الدراسة بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية.

2. دراسة محمد، المهدوي (2021) بعنوان: دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في المصارف التجارية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى البحث عن دور محاسبة المسؤولية في تحقيق الأهداف ورفع كفاءة الأداء وجودة العمل الرقابي الذي يجذب العملاء ويرضيهم في المصارف التجارية بدولة ليبيا. وقد تكونت عينة الدراسة من 40 موظف من المصارف التجارية في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى إن محاسبة المسؤولية أداة تعمل على ربط النظام المحاسبي مع النظام الإداري في عملية الرقابة وتساعد المنشاة في الوصول إلى الأهداف المنشودة.

3. دراسة عماره (2020) بعنوان: مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية – دراسة حالة).

استهدفت الدراسة التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من الموظفين العاملين بمصرف الجمهورية في المنطقة الغربية من ليبيا، وقد بينت نتائج الدراسة أنه لا تتوفر لدى مصرف الجمهورية مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بصورة متكاملة.

4. دراسة النايض (2019) بعنوان: مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه استخدامه في هذه المصارف، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد في جمع البيانات على تصميم استبانة وزعت على عينة مجتمع الدراسة والمتمثل في المديرين والموظفين بإدارة المحاسبة وإدارة المراجعة بالإدارات الرئيسية بالمصارف التجارية الليبية والذين تزيد خبرتهم العملية عن (10) سنوات، والبالغ عددها (6) مصارف تجارية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، كما توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية وتتمثل هذه المعوقات في عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصارف بتطبيق هذا الأسلوب، وعدم رغبة إدارة المصارف بالتغيير، وعدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وعملياً في المصارف، وقلة البرامج التدريبية التي ترفع من كفاءة الموظفين في المصارف.

5. دراسة الفطيسي، الشلباق، المنشاز (2019) بعنوان: واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية دراسة استطلاعية.

هدفت الدراسة إلى تبيان واقع ممارسة محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية، وذلك من خلال معرفة مدى استخدام المؤسسات الليبية لنظام محاسبة المسؤولية، ومدى توفر مقومات تطبيقه والمعوقات التي تحول دون استخدامه. شملت عينة الدراسة المؤسسات العاملة في المنطقة الوسطى مثل المصارف التجارية والشركة العامة للأعلاف وشركة المطاحن وشركة البريد وشركات الاسمنت والموانئ والشركة العامة للكهرباء وشركة ليبيا للتأمين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نظام محاسبة المسؤولية معروف لدى بعض المؤسسات وجاري استخدامه، ومازال تحت التجربة لدى البعض الآخر في حين أن بعض المؤسسات مازالت تدرس إمكانية تطبيقه. أما فيما يتعلق بمقومات تطبيق محاسبة المسؤولية فهي تتفاوت بين مؤسسة وأخرى فالبعض تتوافر لديها المقومات بنسبة كبيرة والبعض بنسب جزئية. أما معوقات التطبيق فقد بينت الدراسة أنها تتمثل في عدم معرفة الإدارة العليا بمفهوم نظام محاسبة المسؤولية، وعدم توفر نظام تقارير مناسب يقيس الأداء، وعدم توفر المهارات والكفاءات القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

6. دراسة الدواجي (2012) بعنوان: دراسة المقومات الأساسية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في شركة ليبيا للتأمين.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في شركة ليبيا للتأمين وفروعها ودورها في الرقابة وتقييم الأداء. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها صعوبة تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في شركة ليبيا للتأمين بالرغم من توفر أغلب المقومات لتطبيقه، وذلك لعدم وجود مقوم مهم وهو نظام التكاليف المعيارية.

7. دراسة الوندي (2006) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مركز طرابلس الطبي.

بينت نتائج الدراسة إنه يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مركز طرابلس الطبي إذا تم تحديد المسؤوليات لكل مركز بشكل دقيق، مع ربط وتطوير الهيكل التنظيمي والنظام المالي معا، وأيضا وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين.

8. دراسة غلاء (2005) بعنوان: مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية الليبية.

كان الهدف من الدراسة معرفة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية الليبية والوقوف على الصعوبات التي تحد من تطبيق هذا الأسلوب. وقد تناولت الدراسة الشركات الصناعية التابعة لشؤون الإنتاج وعددها أحد عشر شركة. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه يوجد تحديد واضح لمراكز المسؤولية في الهياكل التنظيمية ولكن يغيب التنسيق بين هذه المراكز مما يحد من تطبيق محاسبة المسؤولية بالشكل الصحيح. كذلك بينت أنه لا يتم اعتماد أسلوب التكلفة المعيارية في إعداد الموازنات التخطيطية، وفي حين يوجد نظام للتقارير في مراكز المسؤولية إلا أنها ليست دورية وليست شاملة، أما فيما يتعلق بنظام الحوافز فهو غير موجود.

9. دراسة المقروص (2004) بعنوان: مدى مراعاة الشركات النفطية الليبية للمقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية.

هدفت الدراسة إلى استيضاح مدى مراعاة الشركات النفطية في ليبيا لمقومات محاسبة المسؤولية، وقد أجريت على عينة من شركات النفط في ليبيا. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود قصور كبير من قبل هذه الشركات في مراعاة المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية، كما بينت أنه لا يوجد هيكل تنظيمي يحدد مراكز المسؤولية بوضوح، كذلك يوجد قصور في تطبيق أنظمة التكاليف المعيارية والميزانيات التقديرية حيث لا يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، أيضا مع وجود قصور في إعداد التقارير.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال السرد أعلاه للدراسات السابقة، نلاحظ أنها تناولت موضوع مقومات نظام محاسبة المسؤولية في البيئة المحلية في مؤسسات مختلفة مثل الشركات النفطية والشركات الصناعية ومركز طرابلس الطبي وشركة ليبيا للتأمين وشركة التأمين التكافلي، وكلها بينت أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية والفوائد المرجوة منه، وأن هذا النظام معروف لدى بعض المؤسسات ولكنها مازالت تدرس إمكانية تطبيقه بسبب القصور في مراعاة توفير مقومات تطبيقه من قبل إدارات هذه الشركات. نلاحظ أيضا أن دراسة الفطيسي وآخرون (2019) بالرغم من أن عينة الدراسة شملت بعض المصارف التجارية (التي كانت ضمن مجموعة من المؤسسات المتنوعة الأخرى) إلا أنها كانت دراسة استطلاعية عن واقع محاسبة المسؤولية في ليبيا. أما الدراسات التي تطرقت لنظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية بصورة مباشرة كانت دراسة النايض (2019) و دراسة عماره (2020)، حيث بينت الأولى أنه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، إلا أنه في نفس الوقت توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام هذا النظام، أما الدراسة الثانية فقد بينت أنه لا تتوفر لدى مصرف الجمهورية مقومات متكاملة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، مما يعني أن هذا النظام غير مطبق لدى المصارف التجارية. ومن الملاحظ أن كل الدراسات السابقة لم تتطرق للمصرف الإسلامي الليبي، عليه فإن ما يميز هذه الدراسة هي تناولها لموضوع مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي الليبي الذي لم يتم تناوله بالدراسة من قبل حسب علم الباحث.

مشكلة الدراسة

نظراً لأن المصارف هي عصب الحياة الاقتصادية لما لها من دور كبير في خدمة المجتمع فهي تقدم العديد من الخدمات للأفراد والمؤسسات، ولكي تتمكن المصارف من أداء عملها وتحقيق أهدافها بشكل جيد وفعال فإن الأمر يتطلب تقييم أداء الأقسام والمكاتب في كل المستويات الإدارية لديها والرقابة عليها. وحيث أن محاسبة المسؤولية هدفها التحقق من أن كل نشاط يشتغل وفقاً لما هو مخطط له، ويتم ذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط وتحليل الانحرافات ومعرفة

أسباب حدوثها، ووضع الحلول لها. لذلك فإن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من قبل إدارات المصارف التجارية سوف يساعد في تحقيق النتائج المرجوة. ويتطلب تطبيق هذا النظام توفر مقوماته لدى هذه المصارف، وقد بينت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محاسبة المسؤولية في البيئة المحلية أن هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية إلا أنه غير مطبق بسبب وجود بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام هذا النظام (دراسة النايض، 2019)، في حين بينت دراسة (عماره، 2020) أنه لا تتوفر لدى مصرف الجمهورية مقومات متكاملة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وحيث أن هذه الدراسات لم تتطرق للمصرف الإسلامي حسب علم الباحث وحسب المراجع المتاحة، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي الليبي؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام مناسب للمعلومات المحاسبية؟
2. هل يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي هيكل تنظيمي سليم؟
3. هل يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام فعال لتقارير الأداء بصفة دورية؟
4. هل يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام مناسب للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية؟
5. هل يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية؟

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية للدراسة: لا تتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

الفرضية الأولى: لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام مناسب للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي هيكل تنظيمي سليم.

الفرضية الثالثة: لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام فعال لتقارير الأداء بصفة دورية.

الفرضية الرابعة: لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام مناسب للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية.

الفرضية الخامسة: لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية.

أهداف الدراسة

1. توضيح مفهوم نظام محاسبة المسؤولية وأهمية ومقومات تطبيقه.
2. بيان مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية لدى المصرف الإسلامي.
3. تقديم التوصيات اللازمة للمصرف الإسلامي حول مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وذلك بناءً على نتائج الدراسة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي للمواطن ولمؤسسات الدولة، الأمر الذي يتوقف على حسن وعدالة الأداء لجميع الأطراف المستفيدة، ولضمان ذلك ولكي تتمكن الإدارة العليا من رقابة الأداء يتطلب تطبيق نظام محاسبة المسؤولية. كما تنبع أهمية الدراسة كونها من أول دراسة (حسب علم الباحث) التي تناولت بصورة خاصة موضوع توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي، والتي يأمل الباحث أن تفيد نتائجها صانعي القرار في المصرف الإسلامي وفروعه في ليبيا بالعمل على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بجدية، وأيضا أن تثري هذه الدراسة المكتبة الليبية في مجال محاسبة المسؤولية.

منهجية الدراسة

لتحديد مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وأيضاً لتبيان مفهوم وأهمية وخصائص هذا النظام تم إتباع المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع محاسبة المسؤولية. أيضاً تم من خلال مراجعة الدراسات السابقة في هذا الموضوع تصميم استمارة الاستبيان التي أعتمد عليها بصورة أساسية في جمع بيانات الدراسة ثم تحليلها والوصول إلى النتائج ثم تعميمها (المنهج الاستقرائي)، حيث استخدم البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل الاستبانات المستلمة والتي كانت محاورها الرئيسية تعكس مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية.

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الجانب من الدراسة مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص ومقومات محاسبة المسؤولية:

نشأة ومفهوم وتعريف محاسبة المسؤولية

إن محاسبة المسؤولية نشأة مع ظهور المجتمعات الإنسانية منذ القدم، حيث كان يكلف الشخص بعمل معين ثم يحاسب على أداءه لهذا العمل، وقد تناول ديننا الإسلامي الحنيف المحاسبة والمساءلة عن الأعمال التي يقوم بها الإنسان في دنياه وذلك كما ورد في الآية 105 من سورة التوبة، قال تعالى (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)، وقد بين رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم مسؤولية الإنسان عن الأعمال المكلف بها حيث قال "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (رياض الصالحين، 2000، ص 113). أما بالنسبة لنشأة محاسبة المسؤولية في تاريخ الفكر المحاسبي فتعود بداياتها لمقالة بعنوان محاسبة المسؤولية للكاتب John A. Higgins سنة 1952، حيث اعتبرت مقالته أول مقال علمي متكامل لنظام محاسبة المسؤولية، تبعته عدة مقالات وأبحاث لكتّاب وبحّاث آخرين كانوا يشيرون دائما لمقالة Higgins لما لها من دور بليغ في تطوير محاسبة المسؤولية (الجدبة، 2009، ص 30).

أما فيما يتعلق بمفهوم محاسبة المسؤولية فنجد أنه يتمثل في تقسيم الوحدة الاقتصادية أياً كان نوعها إلى وحدات فرعية تسمى مراكز مسؤولية، حيث تمنح الصلاحيات لرؤساء مراكز المسؤولية لتنفيذ الأنشطة وما يتعلق بها من مصروفات وإيرادات، ثم تتم محاسبتهم على أدائهم من خلال توفير نظام للرقابة وذلك بربط مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بكل نشاط بمشرف أو رئيس مركز المسؤولية (صبري، 2002، ص 406). إن فكرة محاسبة المسؤولية ظهرت بظهور مبدأ لا مركزية الإدارة الذي تطلبه زيادة حجم المشروعات الاقتصادية وانتشارها، وما ترتب عليها من تضاعف التفاعلات بين المستويات الإدارية المختلفة وتشعب القرارات، الأمر الذي أصبح من الصعب على الإدارة العليا إدارة مؤسساتها والإشراف عليها، وذلك بتفويض الصلاحيات وسلطة اتخاذ القرارات إلى رؤساء الأقسام الإدارية لتمكينهم من أداء المهام الموكلة لهم (الرجبي، 2004، ص 326).

وقد وردت العديد من التعريفات لمحاسبة المسؤولية من قبل عدد من المؤلفين والكتاب نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: عرفها Colin Drury بأنها "ذلك النظام الذي يهدف إلى تسجيل التكاليف

والإيرادات حسب مراكز المسؤولية المحدثة لها بحيث يمكن تحديد الانحرافات عن الموازنة وتحديد الأشخاص المسئولين عن هذه الانحرافات " (Drury, 1992, p477). وعرفت بأنها "أسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية والتي تركز على جزئيات الوحدة التنظيمية كالأقسام مثلا، من حيث المعلومات المعطاة لتتمكن الإدارة من تقييم أداء هذه الأقسام والحكم على مدى فاعليتها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها" (المنيف، 1993، ص 136). في حين عرفها إبراهيم ميده بأنها "أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي لتحقيق رقابة فعالة على الأداء، عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة، وبين الأشخاص المسئولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياتها الإدارية" (ميده، 2003، ص 324). كما عرفت بأنها "ذلك النظام الذي يقيس ما هو مخطط له والأداء الفعلي لكل مركز مسؤولية" (خشارمة والعمري، 2004، ص 263). وقد عرفها Horngren and others بأنها "ذلك النظام الذي يقيس ويقارن بين المخطط له (الموازنات التخطيطية) وبين المنفذ فعلياً (النتائج الفعلية) لكل مركز مسئولية على حده" (Horngren and others, 2005. P225). وعرفت أنها "أحد أنماط المحاسبة التي ترتكز بصورة أساسية على الوحدات التنظيمية المتمثلة في الأقسام المختلفة الموجودة بداخل البيئات التنظيمية؛ لجعل الإدارة أكثر قدرة على تقييم الأداء الخاص بتلك الأقسام استناداً إلى الكفاءة والفاعلية الخاصة بالموارد المتاحة لديهم (Ramadan، 2016، 5501). نخلص من التعريفات السابقة إن محاسبة المسؤولية باختصار هي نظام لتحديد الانحرافات داخل الوحدة الاقتصادية ومحاسبة المسئولين عنها وذلك بمقارنة المخطط مع الأداء.

أهمية محاسبة المسؤولية

تعتبر محاسبة المسؤولية جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة، وتنبع أهميتها من الدور المناط بها المتمثل في رقابة وتقييم أداء الأقسام والإدارات في الوحدات الاقتصادية، حيث تساعد الإدارة في التعرف على مدى مساهمة كل مركز مسؤولية في تحقيق أهداف الوحدة ككل (كلاب،2008،ص20). وتبرز أيضاً أهمية أسلوب محاسبة المسئولية في كونها وسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على التكاليف، وخفض التكاليف الإنتاجية، وتحديد التكاليف بصورة دقيقة (أحمد،2023، ص518).

إن الرقابة هي التنفيذ الحقيقي لإجراءات محاسبة المسؤولية، وتأتي أهمية محاسبة المسؤولية في الرقابة على الأداء مع بداية التنفيذ الفعلي للأنشطة، وتستمر معه حتى يتم مقارنته مع الأداء المخطط لتحديد الانحرافات ومعرفة أسباب حدوثها وتحليلها وإحالة التقارير للمستويات الإدارية المختلفة (كحالة، حنان، 1997، ص 17). إن الرقابة عن أداء الوحدة الاقتصادية ليست مسؤولية الإدارة العليا فحسب بل هي مسؤولية مراكز المسؤولية المختلفة في التنظيم، فالرقابة تبدأ من المستويات الإدارية الدنيا في الهيكل التنظيمي وترتفع إلى أن تصل إلى أعلى مستوياتها، أي أن نطاق المساءلة يرتفع بارتفاع مركز المسؤولية في الهيكل التنظيمي، وبالتالي فإن المدير العام تكون مسؤوليته عن جميع عناصر التكاليف والإيرادات لجميع أنشطة مراكز المسؤولية (نور، 1993، ص 123). وفي هذا الصدد يرى ميدة أن الرقابة والتخطيط عمليتان متلازمتان فلا رقابة بدون تخطيط ولا فائدة من التخطيط دون رقابة، حيث يعتمد نجاح أي نظام للرقابة على وجود تنظيم داخلي سليم وخريطة مسؤولية داخل الوحدة الاقتصادية، حيث يتم توضيح مسؤوليات كل فرد وقسم وما يتطلب تنفيذ تلك المسؤوليات من سلطات ممنوحة (ميده، 2003، ص 326).

خصائص محاسبة المسؤولية

إن محاسبة المسؤولية لما لها من دور كبير في عمليتي الرقابة وتقييم الأداء فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع المحاسبة، وهي تتمثل في النقاط التالية (ميده، 2003، ص 325، الفوزان، 2024، ص 13):

1. محاسبة المسؤولية تمثل مجموعة من المفاهيم والأدوات التي تستخدم لقياس كفاءة الأفراد والأقسام في الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المطلوبة.
2. تعمل على تحفيز الأفراد لتحقيق أداء أفضل، ويعمل نظام محاسبة المسئولية على إصدار تقارير الأداء لمختلف مراكز المسئولية.
3. تحديد مراكز اتخاذ القرارات المختلفة في الوحدات الاقتصادية، وربط التكاليف والإيرادات والالتزامات بكل شخص مسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بها.
4. تعد أسلوباً يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في الوحدة الاقتصادية، فهي تركز على تقسيم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية ترتبط بالمهام الإدارية في الهيكل التنظيمي، ومن ثم ربط عناصر النشاط المختلفة بالمسؤولين عنها.

5. تقوم على نظام الموازنات التخطيطية ونظام التكاليف المعيارية كي تتمكن من القيام بدور التخطيط والرقابة وتقييم الأداء للوحدات الاقتصادية.

مقومات محاسبة المسؤولية

لكي تتمكن أي وحدة اقتصادية من تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بكفاءة وفاعلية يتطلب الأمر توفر مجموعة من المقومات الضرورية داخل الوحدة، وتتمثل هذه المقومات في:

1. نظام معلومات محاسبي متطور وشامل

إن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في أي وحدة اقتصادية يتطلب وجود نظام معلومات محاسبي شامل يمتد إلى كل أنشطة الوحدة، ويوفر المعلومات الملائمة للمديرين في كل مراكز المسؤولية لاتخاذ القرار الأمثل، عليه فإن مراكز المسؤولية في الوحدة تعتبر نقطة البداية في تصميم النظام المحاسبي وتجميع البيانات المحاسبية ويتم ترميز الحسابات على هذا الأساس (الحارس، 2004، ص 429). إن نظام المعلومات المحاسبي يرتكز على ثلاث عناصر تتمثل في: المستندات المالية (مدخلات النظام المحاسبي) والسجلات المالية (عملية المعالجة والتشغيل) والتقارير والقوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي)، ويجب أن تتناسب هذه العناصر مع طبيعة كل مؤسسة ونشاطها، وأن يتم ربطها مع الهيكل التنظيمي المعمول به في المؤسسة (حماد، 2006، ص 14). إن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يستلزم توفر نظام محاسبي (مالي، تكاليفي، إداري) ملائم وفعال يساعد في قياس نتيجة الأداء الفعلي لكل مركز مسؤولية لمختلف الأنشطة في الوحدة الاقتصادية (ميده، 2003، ص 334)

2. هيكل تنظيمي سليم:

إن الهيكل التنظيمي يمثل الخريطة التنظيمية التي بموجبها تقسم المؤسسات إلى وحدات إدارية صغيرة تسمى مراكز المسؤولية يتم تحديد مهاما ووظائفها والعلاقات المتداخلة بينها من جهة، وبين مختلف الإدارات والأقسام من جهة أخرى (كلاب، 2008، ص 31). فالهيكل التنظيمي يعتبر العمود الفقري لبناء نظام محاسبة المسؤولية، فهو يقسم الوحدة الاقتصادية إلى مراكز مسؤولية التي تمثل الدعامة الرئيسية التي يعتمد عليها ذلك النظام (الرزي، 2007، ص 35). ولكي يتناسب الهيكل التنظيمي مع محاسبة المسؤولية فإنه يجب مراعاة الأمور التالية عند تصميمه (جبريل، 1999، ص 33-34):

- تحديد أنواع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية والتي يؤدي القيام بها وفق الشكل الصحيح إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية المرجوة.

– تقسيم وتجميع أوجه النشاط في وحدات إدارية تعتبر مراكز مسؤولية، يراعى في ذلك طبيعة عمل مراكز المسؤولية، ووجه التخصص فيها والأهداف المطلوبة منها.

– ربط الوحدات الإدارية ومراكز المسؤولية بعضها ببعض بواسطة خطوط السلطة التي تمثل قنوات إصدار وتوصيل الأوامر في الوحدة الاقتصادية.

– تركيز السلطة وتفويضها وهو ما يطلق عليه المركزية واللامركزية في الإدارة، حيث أن محاسبة المسؤولية تناسب اللامركزية في الإدارة بدرجة أكبر منها للمركزية.

– التنسيق بين مختلف الإدارات والأقسام ومراكز المسؤولية، لمنع الازدواج أو التعارض في تنفيذ الأنشطة، وتحقيق الأهداف المطلوبة بسهولة.

ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة للمصارف ليس هناك شكل واحد للهيكل التنظيمي، فالمصارف لها عدة فروع منتشرة في مناطق جغرافية متنوعة داخل البلد الواحد، وهذه يتم إدارتها من خلال مركز رئيسي (إدارة عامة) يكون لها مجلس إدارة واحد، وتقوم هذه الإدارة العامة بالاستغلال الأمثل لمواردها والتحكم في حركة السيولة وانتقال الأموال بين الفروع، بالإضافة إلى خلق جو تنافسي مع الفروع المنتشرة لمصارف أخرى (شاهين، 2008، ص 31).

3. نظام فعال للتقارير الدورية

تعد تقارير الأداء الدورية أو ما يسمى بالتقارير الرقابية أهم مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، فبدونها لا يمكن لهذا النظام تحقيق أهدافه (غلاء، 2005، ص 49). إن تقارير الأداء التي تتولد عن النظام المحاسبي تعتبر وسيلة اتصال لنقل المعلومات عن المستويات الإدارية المختلفة بهدف مساعدتها في وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف وتقييم أداء الأنشطة المختلفة (الفضل، نور، 2002، ص 383)، فيتم التركيز على الاستثناءات أو الانحرافات تطبيقاً لمبدأ الإدارة بالاستثناء عند إعداد التقارير الخاصة بتقييم أداء الأشخاص بمراكز المسؤولية، حيث ترفع الانحرافات إلى الإدارة العليا لإصدار قرارات لتصحيحها، ويكون تقييم أداء الأشخاص بمراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط لهذه المراكز وذلك فيما يتعلق ببنود التكاليف التي يمكن التحكم فيها بواسطة كل رئيس مركز مسؤولية (كلاب، 2008، ص 57). ولكي تؤدي تقارير محاسبة المسؤولية دورها في مجال الرقابة وتقييم الأداء بصورة جيدة، يجب أن يراعى في إعدادها ما يلي (ميده، 2003، ص 340) :

- أن تعد وفق الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- أن تشتمل على البيانات والمعلومات بكل مركز من مراكز المسؤولية، وأن تتصاعد من أدنى المستويات الإدارية إلى أعلاها.
- أن تعتمد وتركز على مواطن الضعف لاتخاذ القرارات اللازمة لمعالجتها في الوقت المناسب.
- ثبات شكل وعناصر التقرير بما يلائم نشاط مركز المسؤولية، وذلك من أجل عمل المقارنات السليمة بصفة دورية.

4. نظام معياري يرتكز على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية

إن إعداد الموازنات التخطيطية بالاعتماد على التكاليف المعيارية يؤدي إلى تدعيم قيمة الموازنة وزيادة فاعليتها، لأن المعايير التي تستخدم في إعدادها تبنى على أساس علمي يؤدي للوصول إلى معايير أكثر دقة وموضوعية، ويعد أسلوب الجمع بين الموازنات التخطيطية وأنظمة التكاليف المعيارية أداة فعالة لتحقيق الرقابة الشاملة والتحكم في أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية. بناءً عليه فإنه لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية يجب تبني أنظمة تخطيطية تقوم على أساس وضع موازنة تقديرية لكل مركز مسؤولية في بداية كل فترة، ومقارنة النتائج الفعلية بما ورد في الموازنة لتقييم أداء الأشخاص المسؤولين عن مراكز المسؤولية وتحديد الانحرافات وأسباب حدوثها (ميده، 2003، ص 332). وفي هذا الصدد أشار أبونصار أنه لضمان إعداد موازنة فعالة نستطيع من خلالها تحقيق تخطيط ورقابة جيدة، فإنه يجب وجود هيكل محاسبي تنظيمي للوحدة الاقتصادية يحدد نطاق وصلاحيات كل مركز مسؤولية، وضرورة معرفة هذه المراكز للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقها، وأيضا وجود نظام تكاليف معياري يحدد من خلاله التكاليف المعيارية لتنفيذ الأنشطة المختلفة في المستقبل (الفطيسي وآخرون، 2019، ص 11).

5. نظام حوافز فعال

إن عدم وجود نظام فعال للحوافز يكفل للعاملين في الوحدة الاقتصادية مقابلا ملائماً لأدائهم المتميز يجعل هذا النظام عديم الفائدة، فنظام الحوافز يعتبر من المقومات المهمة اللازمة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، فالأفراد الذين توكل لهم مهمة تنفيذ الأعمال وحدهم القادرين على تطبيق أهداف نظام محاسبة المسؤولية، وبالتالي يجب على الإدارة العليا أن تسعى لربط أهداف الأفراد بأهداف الوحدة الاقتصادية (كلاب، 2008، ص 67)، فلكي تحقق الإدارة أهدافها عليها أن تضع

الحوافز المادية والمعنوية لتحقيقها، وذلك لاستثارة دوافع الأفراد للحصول على هذه الحوافز، وبالتالي تتلاقى أهداف كل من الأفراد والوحدة الاقتصادية، فالأفراد سوف يسعون لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية عن طريق تحقيق أهداف الإدارة (مرتجى، 2007، ص 75). ولنجاح نظام الحوافز وضمان فعاليته يجب توفر العناصر التالية له (زامل، 2000، ص 532):

- الوضوح: يجب أن تتصف خطة الحوافز بالوضوح والسهولة خاصة في طريقة حسابها، وعدم ربطها بالراتب حتى لا تفقد وظيفتها كأسلوب للتحفيز.
- الثبات: يجب أن تتصف الحوافز بالثبات والاستمرار مع مراجعتها من حين لآخر لتطويرها وتحسينها.
- العدالة: حيث يجب ربط الحوافز بالأداء وليس بالعواطف والعلاقات الشخصية مع المرؤوسين.
- الإقناع: يجب أن تكون خطة الحوافز مقنعة للعاملين ويكون ذلك بإشراكهم في إعدادها.
- الفورية: يجب دفع الحوافز في موعدها دون تأخير وذلك بعد أداء العمل مباشرة.

المصرف الإسلامي الليبي

المصرف الإسلامي الليبي هو مؤسسة مالية رائدة تأسست في ليبيا عام 2017، تخصص المصرف في تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبفضل رؤيته الاستراتيجية وخبرته الواسعة، نجح المصرف في تطوير باقة من المنتجات والخدمات المصرفية، لتلبية احتياجات زبائنه من الأفراد والشركات في السوق المحلية. يتمتع المصرف الإسلامي الليبي بسمعة متميزة في مجال الالتزام بالضوابط القانونية، والمعايير الشرعية، واكتساب ثقة زبائنه من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة وآمنة. وانطلاقًا من رؤيته لتحقيق التنمية المستدامة، يُولي المصرف اهتماماً خاصاً بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير المجتمع المحلي. يسعى المصرف الإسلامي جاهداً ليكون الرائد في تقديم الحلول المالية المستدامة والمبتكرة التي تعزز الإنتاجية، والعمل على تقليل الفجوة المالية في المجتمع، وتطبيق أعلى المعايير المهنية، والأخلاقية، واستخدام أفضل ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال لتوفير منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقع المقر الرئيسي للمصرف في مدينة طرابلس وله أربعة عشر فرعاً منها خمسة في طرابلس والبقية في الزهراء، مصراتة، هون، بنغازي، الخمس، زليتن، غريان، الجميل، صبراتة، وأيضاً وكالة مصراتة، وصالة خدمات الزبائن بنغازي (https://www.lib.com.ly).

الإطار العملي للدراسة

تناول هذا الجانب من الدراسة مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة واختبار الفروض ثم انتهى بالنتائج والتوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصرف الإسلامي الليبي وفروعه في المنطقة الغربية، وقد تم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية من مديري الادارات ورؤساء الأقسام والموظفين بهذه المصارف. وحيث أن الاستبانة هي أداة الدراسة، فقد تم إعدادها بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مقومات محاسبة المسؤولية، ثم تم تحويرها إلى استبانة الكترونية لكي يسهل توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت الاستعانة ببعض الموظفين في المصرف الإسلامي – أصدقاء وزملاء دراسة سابقين– في إرسال رابط الاستبيان لزملائهم في فروع المصرف الإسلامي. وحيث أن الاستبانة الكترونية فقد كانت جميع الردود المستلمة مستوفاة (قابلة للتحليل) وقد كان عددها 42. اشتملت الاستبانة على جزئين؛ الأول يتعلق بالخصائص العامة للمستجوبين (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة)، أما الجزء الثاني فقد خصص لمقومات محاسبة المسؤولية الخمسة التي تم التطرق لها في الجانب النظري من الدراسة. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لاستطلاع آراء المشاركين حول مشكلة الدراسة، حيث تدرج المقياس من عبارة "غير موافق بشدة" بدرجة ترتيب (1) إلى موافق بشدة بدرجة ترتيب (5).

صدق الاستبانة

أ– صدق المحتوى (أو صدق المضمون): وهو ما يسمي الصدق المنطقي أحيانا والهدف منه التأكد من أن أداة الدراسة تضمنت كافة الجوانب والمتغيرات والأبعاد الخاصة بالمشكلة ومدى شمولها وتحديدها لموضوع الدراسة والمواقف والجوانب التي تقيسها (عبيدات وآخرون، 2001)، وقد راعى الباحث جانب صدق المحتوي من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب– الصدق الظاهري: وهو القيام بتقييم الأداة من خلال مجموعة من المحكمين والمختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة والإدارة والإحصاء للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو أهداف الدراسة، وحيث أن استبانة هذه الدراسة تم إعدادها

بالاعتماد على دراسات سابقة تناولت نفس الموضوع فهي بذلك خضعت ضمنا للتحكيم، وقد قام الباحث بإجراء بعض التعديلات البسيطة عليها في بعض الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة.

ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي،2010). وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرنباخ	الصدق الذاتي
نظام المعلومات المحاسبي	8	0.913	0.956
الهيكل التنظيمي	11	0.906	0.952
تقارير الأداء الدورية	10	0.922	0.960
نظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية	8	0.916	0.957
نظام الحوافز	8	0.925	0.962
جميع المحاور	45	0.958	0.979

يتبين من النتائج الموضحة في جدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.906، 0.925)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.958)، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل محور حيث تتراوح (0.952، 0.962)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.979) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات التي تم تجميعها من ردود المستجوبين، وقد استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي في التحليل والتعليق على نتائج الاستبانات وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة، وتمثلت هذه المقاييس في التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي. وبما أن الاستبانة صممت بناء على مقياس (ليكرت) الخماسي، فإنه لغرض التعليق على النتائج تم حساب المدى بين درجات المقياس (5−1=4) وذلك لتحديد طول كل درجة من درجات المقياس (4÷5=0.80)، وبالتالي فإنه من 1 – 1.80 (وتعني من 1 إلى أقل من 1.80) تمثل "غير موافق بشدة"، 1.80 – 2.60 تمثل "غير موافق"، 2.60 – 3.40 تمثل "محايد"، 3.40 – 4.20 تمثل "موافق"، 4.20 – 5 تمثل "موافق بشدة".

خصائص أفراد عينة الدراسة

خصص هذا الجزء من الاستبانة لتجميع بعض المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة والتي من شأنها إضفاء المصداقية والثقة في صحة الإجابات، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2) خصائص أفراد عينة الدراسة

الخاصية	الاختيارات	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	01	2.38
	بكالوريوس	30	71.43
	ماجستير	11	26.19
المجموع		42	%100
التخصص العلمي	محاسبة	28	66.67
	إدارة	06	14.29
	تمويل ومصارف	08	19.04
المجموع		42	%100
الوظيفة	مدير الفرع	04	9.52
	رئيس قسم	12	28.57
	محاسب	20	47.62
	مراجع	05	11.91
	أخرى (عضو مجلس إدارة)	1	2.38
المجموع		42	%100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	07	16.67
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	10	23.81
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	28.57
	15 سنة فأكثر	13	30.95
المجموع		42	%100

المؤهل العلمي: يتضح من الجدول رقم (2) أن ما نسبته 97.62% من عينة الدراسة هم من حملة مؤهلات علمية بدرجة بكالوريوس فما فوق (71.43% بكالوريوس، 26.19% ماجستير)، في حين أن واحد فقط يحمل شهادة دبلوم عالي أي ما نسبته 2.38%، مما يدل على أن أغلب المستجوبين يحملون مؤهلات علمية تمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والرد عليها بموضوعية، وهذا ما يضفي المصداقية والثقة على نتائج الدراسة.

التخصص العلمي: نلاحظ من الجدول بأن النسبة الأكبر من العينة (66.67%) تخصصهم محاسبة وهذا ما يعزز نتائج الدراسة لأنهم على دراية بالأمور المحاسبية والمالية أكثر من غيرهم من التخصصات الأخرى التي كانت نسبهم في عينة الدراسة قليلة (14.29% إدارة، 19.04% تمويل ومصارف).

الوظيفة: بالنسبة للوضع الوظيفي نجد أن ما نسبته (47.62%) من المشاركين كانوا محاسبين (لا يشغلون مناصب قيادية)، في حين (11.91%) كانوا على وظيفة مراجع، أما البقية يشغلون مناصب إدارية مهمة أي يمثلون مراكز مسؤولية، وهذا التنوع في الوظيفة يعزز ويقوي نتائج الدراسة بشكل واضح.

الخبرة العملية: فيما يتعلق بالخبرة العملية نلاحظ أن (59.52%) من عينة الدراسة لديهم خبرة في العمل المصرفي تفوق 10 سنوات، وأن ما نسبته (40.48%) تقل خبرتهم عن 10 سنوات، وهذا مؤشر جيد لصحة نتائج الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

لقد احتوت الدراسة على فرضية رئيسية تفرع منها خمس فرضيات فرعية تم اختبارها من خلال تحليل إجابات أسئلة الاستبانة التي قسمت لخمس محاور، حيث أن كل محور يغطي فرضية من فرضيات الدراسة. وقد استخدمت بعض مقاييس النزعة المركزية وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتحليل الإجابات.

اختبار الفرضية الأولى:

"لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام مناسب للمعلومات المحاسبية". لاختبار هذه الفرضية خصص المحور الأول من الاستبانة للاستفسار عن نظام المعلومات المحاسبية بالمصرف، فكانت الإجابات كما هي بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) أراء المستجوبين حول نظام المعلومات المحاسبي

ت	السؤال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة	42	2.672	0.592	8
2	هناك ربط لنظام المعلومات المحاسبي والهيكل التنظيمي بالمصرف	42	4.176	0.463	5
3	يتم حصر وتسجيل وتبويب كافة الإيرادات	42	4.634	0.347	2
4	يتم حصر وتسجيل وتبويب كافة التكاليف	42	4.711	0.221	1
5	يوجد ربط بين التكاليف ومراكز المسؤولية	42	4.322	0.278	4
6	بالإمكان معرفة إجمالي التكاليف التي تخص كل مركز مسؤولية	42	4.465	0.511	3
7	يوجد فصل لعناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها عن تلك التي لا يمكن التحكم فيها لكل مركز مسؤولية	42	3.753	0.655	6
8	يتم قياس الأداء الفعلي للموظفين بالمصرف	42	3.358	0.531	7
المتوسط الحسابي للمجموعة			4.011	موافق	

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن الإجابات حول أسئلة هذا المحور تنوعت بين موافق بشدة وموافق ومحايد. حيث نجد أن الأسئلة من رقم (3)إلى(6) حظيت بدرجة موافق بشدة من المستجوبين، حيث جاء السؤال رقم (4) "يتم حصر وتسجيل وتبويب كافة التكاليف" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.711 وانحراف معياري 0.221، والسؤال رقم (5) "يوجد ربط بين التكاليف ومراكز المسؤولية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.322 وانحراف معياري 0.278 وتدرج السؤالين الآخرين بدرجة موافق بشدة بينهما. ومن ناحية أخرى حظي السؤالين رقم (2، 7) بدرجة موافق

بمتوسط حسابي (4.176، 3.753 على التوالي)، في حين كانت الإجابات على السؤالين رقم (1، 8) "هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة"، "يتم قياس الأداء الفعلي للموظفين بالمصرف" بدرجة إجابة محايد (متوسط حسابي أقل من 3.40). ونلاحظ من النتائج السابقة أن أغلب العناصر "الأسئلة" المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي حازت على درجة موافق بشدة وموافق، وحيث أن المتوسط العام لجميع الأسئلة كان 4.011 "موافق"، والوزن النسبي يساوي 80.22% فهذا يعني أن المصرف محل الدراسة يمتلك نظام معلومات محاسبي مناسب، وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية:

"لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي هيكل تنظيمي سليم". لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثاني للاستبانة "الهيكل التنظيمي" الذي تضمن أحد عشر سؤالاً، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (4) أدناه.

جدول رقم (4) أراء المستجوبين حول الهيكل التنظيمي

ت	السؤال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد للمصرف	42	4.192	0.298	1
2	يتضمن الهيكل التنظيمي تحديد دقيق لمراكز المسؤولية	42	4.148	0.435	5
3	يوجد بالهيكل التنظيمي وصف واضح لمراكز المسؤولية	42	4.129	0.612	6
4	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية	42	4.173	0.495	2
5	يمنح مدير كل مركز مسؤولية الصلاحيات المناسبة لأداء مهامه	42	3.421	0.609	11
6	يتحمل كل مدير مركز مسؤولياته ومسؤوليات الموظفين الخاضعين لسلطته	42	4.162	0.421	3
7	هناك وضوح في علاقة مراكز المسؤولية مع بعضها البعض داخل المصرف	42	4.154	0.641	4
8	هناك تقسيم واضح للعمل بين الموظفين	42	3.960	0.349	7
9	هناك تحديد واضح للسلطة والمسؤولية الممنوحة لكل موظف داخل المصرف	42	3.876	0.478	8
10	يتم مساءلة الموظفين بما يتناسب والمهام الموكلة لهم	42	3.673	0.528	9
11	يوجد عدد كاف من الموظفين المؤهلين لتأدية العمل داخل مركز المسؤولية	42	3.527	0.524	10
المتوسط الحسابي للمجموعة			3.947	موافق	

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن المشاركين في الدراسة كانت إجاباتهم على جميع الأسئلة الخاصة بهذا المحور بدرجة موافق حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين (4.192) للسؤال رقم (1) "يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد للمصرف"، بانحراف معياري قدره (0.298) و(3.421) للسؤال رقم (5) "يمنح مدير كل مركز مسؤولية الصلاحيات المناسبة لأداء مهامه"، بانحراف معياري قدره (0.609)، وبما أن المتوسط العام لجميع الأسئلة المتعلقة بالهيكل التنظيمي يساوي 3.947

أي بدرجة "موافق" وبوزن نسبي 78.94%، عليه يمكن القول بأن المصرف الإسلامي يتوفر لديه هيكل تنظيمي سليم وهذا ينفي صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة:

"لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام فعال لتقارير الأداء بصفة دورية". تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل إجابات أسئلة المحور الثالث المتعلق بتقارير الأداء والتي تظهر في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5) أراء المستجوبين حول تقارير الأداء الدورية

ت	السؤال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم إعداد تقارير أداء دورية لقياس أداء مراكز المسؤولية	42	3.841	0.604	1
2	تهتم التقارير بالجوانب المالية وغير المالية لمراكز المسؤولية	42	3.679	0.543	2
3	توجه تقارير الأداء وفقاً لخطوط السلطة والمسؤولية في الهيكل التنظيمي	42	3.162	0.487	4
4	تحتوي تقارير الأداء الخاصة بمراكز المسؤولية على مقارنة بين التكاليف والإيرادات الفعلية والمستهدفة	42	2.980	0.369	5
5	تقيس التقارير أداء كل مركز على حده	42	3.558	0.636	3
6	تجمع التقارير بين الدقة والسرعة في إنجازها	42	2.585	0.458	7
7	شكل وعناصر التقرير ثابتة من فترة لأخرى	42	2.471	0.548	8
8	البيانات الواردة بالتقرير يتم ربطها بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها	42	2.645	0.657	6
9	تحدد التقارير أسباب حدوث الانحرافات وطرق علاجها	42	2.256	0.446	10
10	يتم تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث الانحرافات لكل مركز مسؤولية	42	2.304	0.625	9
المتوسط الحسابي للمجموعة			2.948	محايد	

من الجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ أن الفقرات (1، 2، 5) فقط حظيت بدرجة قبول "موافق" (متوسط حسابي 3.841 ، 3.679 ، 3.558 ، وانحراف معياري 0.604 ، 0.543 ، 0.636 على التوالي)، في حين كانت الإجابات على الفقرات (3، 4، 8) بدرجة "محايد" (متوسط حسابي 3.162 ، 2.980، 2.645 على التوالي)، أما باقي الفقرات (6، 7، 9، 10) فقد كانت الإجابات عليها بدرجة "غير موافق" حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه الفقرات بين (2.585) للفقرة رقم (6) "تجمع التقارير بين الدقة والسرعة في إنجازها" التي جاءت في المركز السابع، و(2.256) للفقرة رقم (9) "تحدد التقارير أسباب حدوث الانحرافات وطرق علاجها" التي جاءت في المركز العاشر. ونلاحظ أيضاً أن المتوسط العام لجميع الفقرات كان 2.948 "محايد" والوزن النسبي يساوي 58.96%، عليه

يمكن القول بأنه لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام فعال للتقارير الرقابية بصفة دورية، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

اختبار الفرضية الرابعة:

"لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام مناسب للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية". تناول المحور الرابع من الاستبانة ثمان فقرات "أسئلة" تتعلق بنظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية وذلك كما يظهر بالجدول رقم (6)، ومن خلالها تم اختبار صحة هذه الفرضية.

جدول رقم (6) أراء المستجوبين حول نظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية

ت	السؤال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط	42	3.495	0.674	4
2	يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط بكل مركز مسؤولية	42	3.626	0.558	1
3	تشارك مراكز المسؤولية في وضع المعايير التي تخصها	42	2.755	0.448	8
4	تتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة لكل الموظفين بمراكز المسؤولية	42	3.526	0.567	3
5	يتم استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية	42	3.346	0.508	5
6	يمكن فصل الموازنة التخطيطية الخاصة بكل مركز عن الموازنة الإجمالية للمصرف	42	3.258	0.479	6
7	يتم ربط الموازنات التخطيطية بمراكز المسؤولية	42	2.885	0.665	7
8	يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف	42	3.558	0.435	2
المتوسط الحسابي للمجموعة			3.306	محايد	

نلاحظ من الجدول رقم (6) أعلاه أن المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبانة أقروا بدرجة موافق على الفقرات (1، 2، 4، 8) بمتوسط حسابي يتراوح بين (3.495) للفقرة رقم (1) "تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط"، ومتوسط حسابي (3.626) للفقرة رقم (2) "يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط بكل مركز مسؤولية"؛ في حين كانت الإجابات على باقي الفقرات بدرجة محايد حيث تراوح المتوسط الحسابي بين (2.755) للفقرة رقم (3) "تشارك مراكز المسؤولية في وضع المعايير التي تخصها"، ومتوسط حسابي (3.346) للفقرة رقم (5) "يتم استخدام الموازنات التخطيطية في تقدير التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية". بناءً على هذه النتائج نستطيع القول بأنه إلى حد ما يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام مناسب للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، خاصة وأن المتوسط العام للإجابات على هذا المحور 3.306 "محايد" والوزن

النسبي 66.12%، حيث أنه يقترب لدرجة موافق التي يبدأ مداها من (3.40) أكثر من قربه لدرجة غير موافق التي يقع مداها بين (1.80 – 2.60). إذا هذه النتيجة تنفي صحة الفرضية الرابعة "لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام مناسب للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية".

اختبار الفرضية الخامسة:

"لا يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية". تضمن المحور الخامس من الاستبانة والمتعلق بنظام الحوافز على ثمان فقرات كما تظهر بالجدول رقم (7)، والتي من خلال تحليل إجاباتها تم اختبار مدى صحة هذه الفرضية.

جدول رقم (7) أراء المستجوبين حول نظام الحوافز

ت	السؤال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعتمد المصرف نظاماً واضحاً للحوافز يحث الموظفين على تحقيق الأداء المخطط	42	2.783	0.435	7
2	تمنح الإدارة العليا حوافز مادية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة	42	4.185	0.345	1
3	تمنح الإدارة العليا حوافز معنوية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرغوبة	42	4.058	0.521	2
4	تتناسب الحوافز الممنوحة مع طبيعة المسؤوليات المكلف بها الأفراد	42	3.982	0.426	3
5	تسهم الحوافز الممنوحة في زيادة فاعلية الأفراد أثناء أداءهم لوظائفهم	42	3.738	0.564	4
6	الموظفون راضون عن نظام الحوافز المعمول به في المصرف	42	3.395	0.508	5
7	تمنح الحوافز بناء على أسس موضوعية وعادلة	42	3.266	0.434	6
8	يتم إعادة النظر في نظام الحوافز المعمول به بشكل دوري	42	2.286	0.552	8
المتوسط الحسابي للمجموعة			3.462	موافق	

يتضح من الجدول رقم (7) أن الآراء على هذا المحور تنوعت بين موافق ومحايد وغير موافق، حيث أقر المستجوبين بأن الإدارة العليا تمنح حوافز مادية ومعنوية للموظفين، وأن هذه الحوافز تتناسب مع طبيعة العمل وبالتالي تسهم في زيادة فعالية الأداء، وذلك كما يتضح في الفقرات من (2 إلى 5) حيث كان المتوسط الحسابي لها متقارب جداً (4.185، 4.058، 3.982، 3.738)، أما الفقرات (1، 6، 7) كانت الإجابات بدرجة محايد (متوسط حسابي 2.783، 3.395، 3.266) وانحراف معياري 0.435، 0.508، 0.434 على التوالي)، في حين جاءت الإجابات فقط على الفقرة الأخيرة "يتم إعادة النظر في نظام الحوافز المعمول به بشكل دوري" بدرجة غير موافق (المتوسط الحسابي لها 2.286). نخلص من هذه الإجابات لنظام الحوافز والتي يظهر أن المتوسط العام لها كان 3.462 "موافق" والوزن النسبي لها 69.24%، بأن المصرف الإسلامي إلى حد ما يتوفر لديه

نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية، وهذا لا يتوافق مع الفرضية الخامسة وينفي صحتها.

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

"لا تتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بصورة متكاملة".

لاختبار صحة هذه الفرضية تم الرجوع إلى نتائج الفرضيات الفرعية التي تمثل مقومات نظام محاسبة المسؤولية، والتي اشتقت من الفرضية الرئيسية والمقارنة بينها وذلك كما يظهر بالجدول التالي رقم (8).

جدول رقم (8) مقومات نظام محاسبة المسؤولية

ت	المقومات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	نظام المعلومات المحاسبي	4.011	%80.22	1	موافق
2	الهيكل التنظيمي	3.947	%78.94	2	موافق
3	تقارير الأداء الدورية	2.948	%58.96	5	محايد
4	نظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية	3.306	%66.12	4	محايد
5	نظام الحوافز	3.462	%69.24	3	موافق
جميع المقومات		3.535	%70.70	موافق	

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن أراء المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبانة حول توفر مقومات نظام محاسبة المسؤولية كانت إلى حد ما متقاربة (ثلاث مقومات بدرجة قبول موافق، واثنتان بدرجة قبول محايد)، حيث جاء في المرتبة الأولى مقوّم نظام المعلومات المحاسبي بمتوسط حسابي 4.011 "موافق" ووزن نسبي 80.22%، وجاء مقوّم الهيكل التنظيمي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.947 "موافق" ووزن نسبي 78.94%، في حين جاء مقوّم نظام الحوافز في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.642 "موافق" ووزن نسبي 69.24%، بينما كان مقوّم "نظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية" ومقوّم "تقارير الأداء الدورية" في الترتيبين الرابع والخامس بمتوسط حسابي 3.306 ، 2.948 "محايد"، ووزن نسبي 66.12% ، 58.96% على التوالي، وبصفة عامة جاء المتوسط الحسابي لجميع المقوّمات بقيمة قدرها 3.535 "موافق"، ووزن نسبي 70.70%، مما يعني توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصرف الإسلامي الليبي إلا أنها بصورة غير متكاملة، وهذا ينفي صحة الفرضية الرئيسية للدراسة. أخيراً يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة جاءت متوافقة إلى حد ما مع الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية التي تم الإشارة لها مسبقاً والتي بينت توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية (دراسة النايض)، ودراسة (عمارة) التي بينت عدم توفر مقومات التطبيق بصورة متكاملة (أي أنها متوفرة ولكن بصورة غير متكاملة).

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تتلخص أهم النتائج فيما يلي:

1. إن محاسبة المسؤولية جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية حيث يساهم في عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة، وتبرز أهميتها في كونها وسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على التكاليف، وخفض التكاليف الإنتاجية، وتحديد التكاليف بصورة دقيقة، لذلك يفترض أن تقوم جميع المؤسسات العاملة في ليبيا خاصة المصارف باستخدامها.
2. يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي نظام معلومات محاسبي مناسب، حيث يتم حصر وتسجيل كافة التكاليف والإيرادات بسهولة ويتم ربطها بمراكز المسؤولية، ويتم تحديد التكاليف الخاصة بكل مركز مسؤولية وهذا يساعد في قياس الأداء الفعلي للموظفين داخل المصرف، إلا أنه يعاب عليه عدم الوضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة.
3. يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يتضمن تحديد دقيق لمراكز المسؤولية ووصف واضح لها.
4. هناك تحديد واضح لخطوط السلطة والمسؤولية الممنوحة للمسؤولين والموظفين داخل المصرف، حيث يوجد عدد كاف من الموظفين المؤهلين لتأدية العمل، وتتم مساءلتهم بما يتناسب والمهام الموكلة لكل منهم، ويتحمل كل مدير مركز مسؤولياته ومسؤوليات الموظفين الخاضعين لسلطته.
5. يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام لتقارير الأداء ولكن ليس بالصورة المناسبة، حيث أنه يتم إعداد تقارير دورية عن أداء مراكز المسؤولية، وتهتم هذه التقارير بالجوانب المالية وغير المالية لمراكز المسؤولية، إلا أنها لا تجمع بين الدقة والسرعة في إنجازها، وشكل وعناصر التقرير لا تتسم بالثبات، وأيضاً لا تحدد هذه التقارير بوضوح أسباب حدوث الانحرافات وطرق علاجها، ولا يتم ربطها بالمراكز والأشخاص المسئولين عن حدوثها.
5. يتوفر لدى المصرف الإسلامي نظام للتكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، حيث تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير التكاليف وذلك بوضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط بكل مركز مسؤولية، وتتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة لكل الموظفين بمراكز المسؤولية، إلا أنه لا تشارك مراكز المسؤولية في وضع المعايير التي تخصها مما يصعب معه ربط الموازنات التخطيطية بهذه المراكز.

6. يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي إلى حد ما نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية، حيث أن الإدارة العليا تمنح حوافز مادية ومعنوية للموظفين، وأن هذه الحوافز تتناسب مع طبيعة العمل وبالتالي تسهم في زيادة فعالية الأداء، إلا أنها لا تعتمد نظاماً واضحاً للحوافز يستند على أسس عادلة وموضوعية ويتناسب مع طبيعة المسؤوليات التي يكلف بها الأفراد، مما يجعل الموظفون إلى حد ما غير راضون عن نظام الحوافز المعمول به داخل المصرف خاصة وأن المصرف لا يعيد النظر في نظام الحوافز بشكل دوري.
7. يتوفر لدى المصرف الإسلامي الليبي مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية إلا أنها بصورة غير متكاملة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. العمل على وضع دليل واضح وشامل للمصرف يوضح القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة.
2. العمل على قياس الأداء الفعلي للموظفين بالمصرف بشكل دوري.
3. العمل على تنمية مهارات الموظفين من خلال دورات تدريبية لكي يسهل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.
4. ضرورة العمل على إعداد تقارير الأداء بصفة دورية وربطها بمراكز المسؤولية، مع توضيح أسباب حدوث الانحرافات إن وجدت وطرق علاجها، وربطها بالأشخاص المسئولين عن حدوثها.
5. توخي الدقة والسرعة في إعداد التقارير، مع مراعاة ثبات شكل وعناصر التقرير من فترة لأخرى لسهولة المقارنة.
6. العمل على إشراك المستويات الإدارية المختلفة في وضع التقديرات المعيارية وإعداد الموازنات التخطيطية، الأمر الذي يسهل معه ربط الموازنات التخطيطية بمراكز المسؤولية ويساهم في زيادة فعالية الأداء.
7. إعادة النظر في نظام الحوافز بشكل دوري بما يحقق العدالة بين الموظفين، ويراعي طبيعة المهام والمسؤوليات المناطة بهم.
8. وضع مقترح لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية لما له من دور في زيادة فعالية الأداء والحد من الفساد المالي.

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

1. القرآن الكريم، سورة التوبة.
2. أحمد حسين ظاهر(2002)، المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار وائل للطبعة والنشر).
3. أحمد محمد زامل (2000)، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الآلي، (الجزء الثاني؛ الرياض: معهد الإدارة العامة – مركز البحوث).
4. أحمد نور (1993)، محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
5. أسامة الحارس (2004)، المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع).
6. الإمام زكريا يحيى بن شرف النووي (2000)، رياض الصالحين، (بيروت: دار المأمون للتراث).
7. جبرائيل كحالة، رضوان حلوه حنان (1997)، المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع).
8. جبرائيل كحالة، رضوان حلوه حنان (2002)، المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (الطبعة الأولى، الإصدار الثاني؛ عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع).
9. ذوقان عدس عبيدات، عبد الرحمن عبد الحق كايد (2001)، البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع).
10. زياد الجرجاوي (2010)، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، (الطبعة الثانية؛ غزة: مطبعة أبناء الجراح).
11. عبد الحكيم الرجبي (2004)، المحاسبة الإدارية، (الطبعة الثالثة؛ عمان: دار وائل للنشر).
12. علي عبد الله شاهين (2008)، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، (الطبعة الثانية؛ غزة: الجامعة الإسلامية).
13. مؤيد الفضل، عبد الناصر نور (2002)، المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار المسيرة للنشر).
14. نضال رشيد صبري (2002)، المحاسبة الإدارية، (الطبعة الأولى؛ القدس: دار المعارف للنشر).

ثانياً: الدوريات والرسائل العلمية

1. أبوبكر غلاء (2005)، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
2. إبراهيم ميده (2003)، "نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – واقع وتطلعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2.
3. أحمد رمضان مرتجى (2007)، قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. أكرم إبراهيم حماد (2006)، "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين"، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

5. أمل عبد الله مبارك الفوزان (2024)، "أثر التكامل بين نظامي محاسبة المسئولية والتكلفة على أساس النشاط على جودة الأرباح بالمنشآت الكويتية"، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الأول.
6. حسين خشارمة، أحمد العمري (2004)، "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية الأردنية – دراسة ميدانية"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 20، العدد 1– أ.
7. ديالا جميل الرزي (2007)، مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة.
8. عبد الغني أحمد الفطيسي، محمد ميلاد الشلباق، أسامة عمر المنشاز (2019)، "واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية (دراسة استطلاعية)"، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد 5، العدد 9.
9. عبد الله المنيف (1993)، "دراسة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 77.
10. علي حسين الجدبة (2007)، قياس إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة.
11. محمد البشير إبراهيم أحمد (2023)، "دور أسلوب محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 6(2)، 498 – 520.
12. هلال قاسم أحمد صالح (2019)، "أثر محاسبة المسؤولية في تحقيق الكفاءة والفاعلية في المصارف الإسلامية – دراسة ميدانية"، مجلة الجامعة اليمنية، العدد (2)، 111– 134 .
13. نائل عبد الله حسين جبريل (1999)، محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
14. يعرب جميل كلاب (2008)، مدى توفر متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Drury, Colin (1992), Management and Cost Accounting, 3th edition, Chapman and Hall.
2. Horngren, Charles T. et. al., (2005), Management and Cost Accounting, 3th edition, London: Prentice Hall, Inc.
3. Ramadan, I. Z. (2016), Implementing responsibility accounting in Jordanian Industrial companies. International Business Management, 10(23), 5501-5506.